العولمة المالية والمصرفية
وتداعياتها على المصارف الإسلامية

د. محمد لخضر بوساحة
المركز الجامعي أحمد الونشريسي تيسمسيلت

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية لبيان تداعيات العولمة المالية والمصرفية على المصارف الإسلامية والفرص المتاحة للمصارف الإسلامية لاقتناصها لمواجهة التحديات والآثار السلبية الناجمة عن هذه العولمة وأهمها الأزمات المالية التي أصبحت أحد مميزات عصر العولمة تناولت الدراسة:

ماهية العولمة المالية والمصرفية وأسبابها ومؤسساتها والآثار المترتبة عنها، وتطرقت أيضا إلى ماهية البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها، والفرص التي على المصارف الإسلامية اقتناصها، حيث توصلت الدراسة إلى أن العولمة المالية والمصرفية ما هي إلا محاولات للقوى المالية العالمية الكبرى للهيمنة على الأسواق المالية والمصرفية والاستحواذ على أكبر الحصص السوقية عن طريق مجموعة من والآليات وبدعم من مؤسسات كبيرة، كما أن للعولمة المالية والمصرفية آثارا لا يمكن غض الطرف عنها أو تجاهلها لما لها من تداعيات إيجابية وسلبية حيث تواجه البنوك الإسلامية هذه التداعيات بحكم أنها في بيئة مصرفية تُؤثر فيها وتتأثر بها، تُؤثر فيها من خلال محاولة تطبيق الأسس والمبادئ الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي المبنية على منظومة من القيم والمثل والأخلاق وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وتتأثر بها من خلال مواجهتها لمنافسة شرسة من قبل البنوك التقليدية التي تمتلك تجربة كبيرة في العمل المصرفي وإمكانيات مادية وقانونية أكبر، وفي المقابل ليس لها إلتزامات أخلاقية تمنعها من القيام بمعاملات تسبب الإضرار بالآخرين.

Résumé:

La présente fiche de recherche vise à mettre en évidence les effets de la mondialisation financière et bancaire sur les banques islamique et les opportunités qui sont à leur disposition dans le sens de faire face aux défis et aux effets négatifs issus de cette mondialisation dont les plus importantes sont les crises économiques actuelles qui caractérisent l'ère de la mondialisation.

Cette étude a abordé l'essence de la mondialisation financière et bancaires, ses motifs, ses établissements et les effets qui en résultent. L'étude a entamé aussi l'essence des banques islamiques et les défis auxquels sont confrontées, en mettant l'accent sur les opportunités que les banques islamiques doivent saisir.

Ainsi, l'étude a abouti à la détermination de la mondialisation fin ansière et bancaire autant que des tentatives menées par les grandes puissances financiers mondiales afin de dominer les marches financiers et bancaires et de monopoliser les grandes quotes-parts marchandes par l'intermédiaire d'un ensemble de mécanismes et avec le soutien des grands établissements.

La mondialisation financière et bancaire a des effets flagrants que nul ne peut ignorer, des effets positifs et négatifs que les banques islamiques affrontent étant donné qu'elles existent dans un environnement bancaire où elles sont à la fois influentes et influencées ; d'une part influentes du moment qu'elles tentent à mettre en application leurs fondements et leurs principes islamiques dans le domaine économique et financier établis sur un ensemble de valeurs et de morales qui garantissent la sécurité et la stabilité de tous les opérateurs. D'autre part, influencées à partir de sa confrontation à la concurrence aigue avec les banques traditionnelles ayant une grande

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

expérience dans le processus bancaire et aussi des capacités matérielles et juridiques plus grandes et n'ayant en contrepartie aucun engagement morale les empêchant de faire des transactions portant préjudice aux autres.

مقدمة:

منذ أن بدأ العالم يتداول مصطلح العولمة حتى أظهر جزء كبير من المجتمع الدولي تخوفه الشديد من هذه الظاهرة لأن العولمة ارتبطت بمجموعة من التحولات العالمية السريعة في جميع الميادين وخاصة المجال الاقتصادي، فهي تسريع للتحولات الاقتصادية والسياسية على نحويفصل بين الحدود السياسية وخريطة التدفقات الاقتصادية والمالية، وخاصة أن سرعة تحرك رؤوس الأموال وانتشار المعلومة المالية والاقتصادية والسياسية قد يساهم في تفاقم وتسارع انتشار الازمات المالية مما قد يفرز عنه آثارا سلبية على الاقتصاديات الوطنية، لكن توجد أطراف تنظر للعولمة من زاوية إيجابية، بحيث تعتبر الحركية الناتجة عنها قد تشكل دافعا على النمو والتطور وتحسين المستوى في كافة المجالات، وبالتالي فهي رهان مربح لمن هو أكثر استعدادا.

فالعولمة المالية والمصرفية ظاهرة تميزت بكثرة الأزمات المالية والمصرفية المتتالية فمن أزمة وولستريت 1929 وأزمة وولستريت 1987. وأزمة المكسيك 1994. وأزمة جنوب شرق آسيا 1996 إلى الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 أو ما يسمى بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث انتشرت هاته الأخيرة إلى باقي دول العالم وترتب عنها انهيار مصارف كبيرة وعريقة نتيجة اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من البنوك، أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينيات وتحدث بالترادف مع ازدياد حدّة العولمة وتوغلها أكثر في اقتصاديات الدول.

لا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية على حدّ سواء، حيث يقوم بدور الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين كما يقوم بالعديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى التي تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته، حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أعلى تقدم اقتصادي وأفضل مستوى معيشي لأفراد المجتمع في رحاب القيم الإسلامية ومبادئ الشريعة الإسلامية التي قامت على أساسها عن طريق تحفيز النشاط الاقتصادي والاستثماري الحقيقي الذي ينتفع به المجتمع بعيدا عن المضاربات الوهمية وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، والمتتبع لتطور نشاط المصارف الإسلامية يجد أنها منذ نشأتها وهي في نمو وتوسع وتطور ملحوظين حتى في فترات الأزمات المالية والمصرفية كما أنها ليست في منأى عن التحولات والأزمات التي تفرزها العولمة المالية والمصرفية.

وهذا ما دعانا إلى طرح هذه الإشكالية التالية: ما هي تداعيات العولمة المالية والمصرفية على المصارف الإسلامية وما هي الفرص المتاحة للمصارف الإسلامية لتفادي الآثار السلبية للعولمة؟

سيتم في هذه الورقة البحثية الإجابة على الأسئلة التالية:

*ما هي العولمة المالية والمصرفية وأسبابها؟

*ما هي أهم مؤسسات العولمة المالية والمصرفية؟

*ما هي آثار العولمة المالية والمصرفية؟

*ما هي المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها؟

*ما هي الفرص التي على المصارف الإسلامية اقتناصها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أهمية الدراسة

جاءت الدراسة للتعريف بالتهديدات التي تواجهها المصارف الإسلامية من العولمة المالية والمصرفية، والتعريف بماهية العولمة المالية والمصرفية والآثار والانعكاسات الاقتصادية التي تفرزها هذه الظاهرة، ومعرفة طبيعة البنوك الإسلامية وخصائصها المميزة عن باقي المصارف، كما أنها تستمد أهميتها من معرفة الفرص المتاحة للبنوك الإسلامية لمواجهة العقبات التي تعترض طرقها نحو التقدم والتطور.

- أهداف الدراسة:

الغرض من تناول هذا الموضوع ينصّب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

*بيان مفهوم العولمة المالية والمصرفية وأسبابها؟

*التعرف على مؤسسات العولمة المالية والمصرفية؟

*بيان آثار العولمة المالية والمصرفية؟

*بيان مفهوم البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها؟

*التعرّف على الفرص المتاحة للمصارف الإسلامية للعمل على اقتناصها؟

- منهج وهيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث، وسيتم ذلك من خلال خطة البحث التالية:

المحور الأول: العولمة المالية والمصرفية ومؤسساتها، آثارها.

المحور الثاني: البنوك الإسلامية وتحديات العولمة.

المحور الأول: العولمة المالية والمصرفية ومؤسساتها، آثارها.

أولا: ماهيـة العولمة المالية والمصرفية

العولمة ظاهرة قديمة اتخذت أبعادا جديدة واكتسبت مضامين حديثة، وقد ذاع استخدام مصطلح " العولمة " وانتشر على نطاق واسع منذ بداية تسعينات القرن العشرين، لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة، التي يشهدها عالم اليوم، وعلى الرغم من الجدل الكثير الذي أثير حول العولمة، فإن المفكرين لم يتفقوا على معنى علمي ومنهجي جامع للمصطلح ومفهومه.

1) تعريف العولمة المالية والمصرفية

1-1: لغة: يعود أصل كلمة العولمة إلى المصطلح الفرنسي "Mondialisation" الذي يعني العالمية، ونستطيع القول بأن المصطلح في حد ذاته اقتصادي الجوهر لكنه تعدى فيما بعد إلى عدة ميادين وأنشطة، ويصطلح على كلمة العولمة في اللغة الإنجليزية "Globalisation" المشتقة من كلمة "Global" والتي تعني الكرة الأرضية أوالكوكب الذي نعيش فيه[1].

1- 2 : اصطلاحا: كثرت التعاريف والمفاهيم لاصطلاح العولمة وأصبح محل نقاش بين المفكرين في شتى الميادين، ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، لكن اخترنا التعريفين التاليين:

يذهب التقرير الكندي الذي صدر عام 1998 حول العولمة الاقتصادية إلى تعريف العولمة أنها " تبني بعض القيم المشتركة في العالم كله خاصة الديمقراطية الانتخابية، الأنظمة الاقتصادية القائمة على السوق، الهياكل الاجتماعية والثقافية المنفتحة، والليبرالية، وفي مثل هذا السياق تجتاز الأفكار الإعلام، الأشخاص، الأموال، المنتجات الحدود البحرية، ومهما كان استعمال الكلمة فهي تعني مسارا واتجاها وليس وضعية جامدة، محددة، لأنه من مبدأ أن الدول تعرف مستويات مختلفة من التطور والاندماج في مجتمع واقتصاد عالميين" [2].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذا التعريف اعتبر العولمة ظاهرة مرغوب فيها من طرف العالم أجمع لكن في الحقيقة توجد عدة جهات ترفض تبني العولمة وتحاول الانفلات منها.

أما الباحث العربي "برهان غليون" يرى بأن العولمة هي:" ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة." ثم يضيف:" أنها تعني الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أوزارعا للتوحيد، لذا لا يعني هنا التجانس من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل Intrdependance "[3]

ومن التعاريف السابقة يتضح أن العولمة تدل على شكل معين لإدارة مندمجة كليا على مستوى عالمي، كما يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره وتمس مختلف المجالات والقطاعات والأنظمة.

رغم تعدد جوانب ظاهرة العولمة إلا أنها أكثر التصاقا بالنشاط الاقتصادي وبالنشاط المصرفي والمالي خاصة، بدليل اتجاه المصارف إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة أدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكسب وتدعيم الثقة بجوانبها الحاضرة، وكذا بآفاقها الواعدة في المستقبل[4].

ومن هذا التصور يمكن وضع تعريف لظاهرة العولمة المالية والمصرفية حيث عرفها الدكتور أحمد الخضيري بأنها :" حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية إذا ما كان يرغب في النمو والتوسع والاستمرار، وإذا ما كان يرغب في غير ذلك تجعله يخضع للتراجع أو التهميش أو التكميش أو الابتلاع، فالعولمة اتجاه مصيري يعبر عن صراع المصائر في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة ومتعاظمة القوة "[5].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص بأن العولمة المالية والمصرفية ما هي إلا محاولات للقوى المالية العالمية الكبرى للهيمنة على الأسواق المالية والمصرفية والاستحواذ على أكبر الحصص السوقية عن طريق مجموعة من الآليات التي تسهل لهم الانتشار عالميا ودخول الأسواق دون حواجز.

2) أسباب ظهور العولمة المالية والمصرفية

لقد ظهرت العولمة المالية والمصرفية نتيجة تحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار جولة أورغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات إحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية [6]. وقد ساعد على ظهور العولمة المالية والمصرفية عدة عوامل نذكر منها[7]:

*ضغوط تحرير التجارة liberalization Trade والتي عززت نتائج النمو السريع في قيمة وحجم العمليات التجارية الدولية، وما تولد عنها من خلق فرص جديدة للاستثمار الدولي.

*ضغوط التجديد والابتكار التمويلي والتي أدت إلى خلق أسواق جديدة ومنتجات تمويلية جديدة ومؤسسات تمويلية جديدة، في الوقت الذي أحاطت بها إطارات عمل رسمية تعمل على تحقيق الاستقرار والفاعلية التمويلية من خلال عدة أدوات أهمها: الشفافية القصوى، المنافسة الشديدة، الجودة الشاملة.

* ثورة المعلومات والاتصالات والتي ساعدت على السماح للمستثمرين الأفراد للمشاركة في العمليات التمويلية عابرة القارات بسهولة ويسر، مع اتجاه دول العالم المتقدم إلى الضغط على دول الأسواق الناشئة لإزالة الحواجز والقيود التي كانت تعترض حركة رؤوس الأموال، بما فيها إلغاء رقابة السلطات النقدية على هذه الحركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* نمو عدد السكان وازدياد إنتاجية العمال على مستوى العالم، وفي الوقت ذاته ازدياد ضغوط المنظمات غير الحكومية (NGE) ومنظمات حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية والإنسانية، والاتجاه نحو ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة ومن الحقوق المتساوية لكافة البشر والتي تكفلها المنظمات العالمية وتفرضها على الحكومات لتعترف بها.

* شبكة الانترنت: تمارس هذه الشبكة دورها الرئيسي في توحيد العالم وفي زيادة ترابطه واتصاله، وقد توسع استعمال الشبكة من جانب الشركات والمؤسسات سواء في مجال الإعلان عن منتجاتهم وفي عملية بيعها.

أيضا هناك عوامل أخرى ساهمت في ظهور العولمة المالية والمصرفية نذكر منها[8]:

* عولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث بلغ حجم تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 2000 ما قيمته 7,5 تريليون دولار، وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في 1990.

* ارتفاع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، فلقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض التجاري لليابان والاتحاد الأوربي إلى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية.

* الإيداع المالي: عن طريق تطوير طرق جديدة في المفاوضات ولإبرام الصفقات وخلق فرص تمويل جديدة، إذ يمكن اليوم من كل موقع في العالم تتبع اتجاه البورصات المالية، حيث ارتفعت تجارة العملات بنسبة 833 % وبلغت عام 1996 قرابة 76 ضعف تجارة السلع في العالم، وتشهد السوق المالية العالمية عولمة فعلية على نطاق مرونة وحرية الحركة في هذه السوق وتعاظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

* إرادة بعض السلطات العمومية فتح نظمها المالية والمصرفية – التحرير المالي والمصرفي.

* تحويل التكنولوجيا: فقد ساهمت التكنولوجيا المتطورة في خلق ما يسمى بعولمة الأسواق وتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى، وسرعة الانتقال والتداول وإمكانية تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عملية التحكم، فعلى سبيل المثال: " منذ عام 1945 تراجعت تكاليف المكالمات التلفونية عبر الأطلسي بحوالي 99% وانخفضت تكاليف النقل البحري بحوالي 50% والنقل الجوي بحوالي 80%"[9]

ثانيا : مؤسسات العولمة (المالية والمصرفية) وآثارها.

غيرت الحرب العالمية الثانية وجه العالم في جميع جهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتكونت تكتلات سياسية واقتصادية لمواجهة التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب، ونشأت منظمات مالية ونقدية لتنظيم العلاقات بين تلك التكتلات من جهة وبين الدول الضعيفة والمتضررة من الحرب.

1: مؤسسات العولمة المالية والمصرفية

1- 1: منظمة التجارة العالمية.

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية عجلت بإنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية وتوجيه السياسات القطرية، هذا الكيان هو منظمة التجارة العالمية "OMC".

وهي أهم وأخطر مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، ولقد تأسست عام 1995، بعد أن حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "GAAT " والتي أنشأت عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف تضع وتنظم إطارا عاما في التجارة الدولية، وعلى مدى عمر الغات أضيفت العديد من التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثماني جولات كان آخرها جولة أورغواي [10] عام 1993، ثم التوقيع على البيان الختامي في اجتماع مراكش سنة 1994[11]، ثم اختتمت هذه الجلسات سنة 1995 بمجموعة من التعديلات وقد نتج عن ذلك أربع اتفاقات كبرى تتعلق بـ :

* تجارة السلع (أ- اتفاقية حسب السلع، ب- اتفاقية متعلقة بالدعم والحماية).

* تجارة الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* حقوق الملكية الأدبية والتجارية بهدف حماية براءة الاختراع والعلامات التجارية واللوحة الفنية.

وأصبحت منظمة التجارة هي المنظمة الرئيسية المسؤولية عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي، وتضم المنظمة 134 دولة حتى يونيو1999، وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية [12]، حيث تهدف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات متعددة الجنسيات[13].

وتقوم منظمة التجارة العالمية بتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقات متعددة الأطراف وكذا إدارة الاتفاقات الجماعية، وتنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء والإشراف على جهاز فصل المنازعات وتسوية الخلافات التجارية ومراقبة السياسات التجارية ومتابعتها والتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي البنك الدولي للإنشاء والتعمير[14]

وبذلك ستكمل الـ OMC الدور الإيديولوجي المؤسسات المالية والنقدية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي والإسهام في عولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية

1- 2: صندوق النقد الدولي.

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية " بريتون وودز" التي عقدت في جويلية 1944 وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 08 مارس 1946 [15]، حيث يشرف هذا الصندوق على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية وذلك بالتنسيق مع البنك الدولي سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو لإدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية[16]، كذلك يقوم صندوق النقد الدولي بعدة وظائف وأدوار أخرى نوردها على النحو التالي[17]:

* إن أهم وظيفة أنيطت لصندوق النقد الدولي هي دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعيق نمو التجارة الدولية.

* تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات مختلفة لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وإعداد تشريع للبنك المركزي، وإعادة تنظيم البنوك المركزية، وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

تقديم برامج تدريب متقدمة في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، وطرق ومناهج البحث في موازين المدفوعات حيث أنشأ لذلك معهدا للتدريب في ماي 1964.

وبذلك فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة وفي تحقيق المزيد من الدوافع والحوافز نحو الانخراط في تيار العولمة.

1- 3: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

البنك الدولي هو أحد مؤسسات اتفاقية "بريتون وودز"، حيث أنشئ عام 1945، وبدأ في ممارسة نشاطه في جوان 1946، وتم إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ومن ثمة أعطي البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه[18].

في واقع الأمر، إن البنك الدولي يعتمد بصفة رئيسية في منح القروض أو ضمانها على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية ومن ثمة فإنه يمثل قمة التعاون ما بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدول[19]، وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمانه فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

* تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعملية الإقراض مثل تحديد أسبقية المشروع وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ المشروعات ووسائل تمويل نفقاتها المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق نمو وتوسع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية وجذب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى مجالات النشاط الاقتصادي لدعم مسيرة التنمية.
* العمل على إنهاء المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتدريب متخصصين في هذه الدول على إدارة التنمية[20].
* المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول النامية[21]

إن ظاهر هذه المؤسسات أنشئت لمساعدة الدول في تخطي عثراتها الاقتصادية وإنجاح برامج التنموية، ولكن في واقع الأمر لم تجني الدول الفقيرة من هذه المساعدات إلا التبعية والتخلف والأزمات نتيجة الديون التي أرهقت كاهلها، بل نرى أنه المستفيد الأكبر من هذه المؤسسات هو القوى الصناعية التي تسعى لاحتكار إنتاج السلع والخدمات وتسوقها للعالم دون حواجز ولا عراقيل.

2): آثار العولمة المالية والمصرفية.

إن من أهم ما أسفرت عنه العولمة المالية والمصرفية هو إنشاء منظمة التجارة العالمية والتوقيع على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات التي شملت عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل التحرير المالي، الذي سوف يكون له آثارا على الأنظمة المالية والمصرفية عالميا

2- 1: بعض الآثار الإيجابية. [22]

* يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى جعل القطاع أكثر كفاءة واستقرار.
* إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة.
* يؤدي التحرير إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفي.
* توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء، وذلك يلبي معظم احتياجاتهم.
* إن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض العائد وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.
* يمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء.
* يؤدي التحرير إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.
* يتيح التحرير للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل، وطرق تجديده، والتخفيض من مخاطر السوق، وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية، من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.

2- 2: بعض الآثار السلبية.

* تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وأنها سوف تسيء استخدام مواقعها في السوق المحلية، وسيكون الموردون الأجانب دائما أكثر تأثيرا على نفاذ الأسواق.
* التخوف من ألا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة في السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار المفضل، بما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معينة.
* يشير البعض إلى أن السوق المصرفية المحلية تتميز بوفرة البنوك والمؤسسات المصرفية، وبالتالي فإن ذلك يقف عائقا أمام تحرير تجارة الخدمات، وتخوفا من حدوث الوفرة المصرفية، وهوما يؤدي إلى تفاقم المشكلات في القطاع المصرفي، حيث أن الإفراط يعني أنه يوجد عدة بنوك ومؤسسات تعمل على جذب العمليات والعملاء في سوق مصرفية محدودة.
* إن تحرير الخدمات يؤدي إلى حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية، كما حدث في الأزمة الآسيوية سنة 1996، وروسيا وأمريكا اللاتينية وآخرها الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية من أواخر 2007 ولا زالت آثارها حتى اليوم، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدعى بأزمة الرهون العقارية، حيث انتشرت هذه العاصفة المالية وهزت معظم دول العالم، وتسببت في انهيارات في الأسواق المالية، كما ترتبت عليها عدة تداعيات اقتصادية واجتماعية.

* إن التحرير يخفض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية الحلية على الاستمرار، في ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع المصرفي.

* إن التحرير قد يؤدي ببعض المصارف إلى الإفلاس، مما ينعكس سلبيا على السوق المصرفي، وذلك بلجوء العملاء إلى سحب ودائعهم، مما يحدث عنه أزمة ثقة بين البنوك والعملاء .

* العولمة عملية مستمرة تقوم على الاعتماد المتبادل والمتزايد في أرجاء العالم الذي نلحظه جيدا في جميع المجالات، وفي ثورة الاتصالات والمعلومات ـ وفي التقدم التقني، حيث تتضاءل أهمية وتأثير البعد الجغرافي في إقامة واستمرار العلاقات في تلك المجالات .

المحور الثاني: المصارف (البنوك) الإسلامية وتحديات العولمة

إن البنوك الإسلامية تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالبنوك التقليدية، وقد كا ن ظهورها نتيجة الرفض الاجتماعي لطرق التعامل الربوي الذي تفرضه البنوك التقليدية وهذا تبعا لمعتقدات المجتمعات الإسلامية التي ظلت تبحث عن بديل شرعي، مما عزا ببعض المفكرين ورجال الاقتصاد الإسلاميين لتحمل هاته المسؤولية، من خلال العمل على إنشاء مصارف تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

فالبنوك الإسلامية لا يمكن انعزالها عن العالم والعمل على تحقيق أهدافها دون التعرض للآثار الناجمة عن العولمة المالية والمصرفية سواء كانت سلبية أو إيجابية، لذا فهي فاعل اقتصادي يؤثر ويتأثر بالتحولات التي تفرضها النشاطات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية.

أولا: تعريف ونشأة المصارف (البنوك) الإسلامية.

بما أن طبيعة البنوك الإسلامية تتميز عن غيرها من البنوك، فإننا سوف نحاول الإحاطة بهذا الموضوع، وذلك بالتطرق إلى تعريف ونشأة وأنواع البنوك الإسلامية.

1): تعريف البنك الإسلامي.

1- 1 التعريف اللغوي لكلمتي بنك ومصرف:

معنى كلمة بنك: يكاد يجمع الباحثون على رد أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية (Banco) ومعناها المائدة، حيث كان الصيارفة في مدينة لمباردي الإيطالية في أواخر القرون الوسطى يضعون النقود التي يتعاملون بها على موائد معدة لذلك. [23]

***معنى كلمة مصرف:** في اللغة كلمة مصرف هي اسم لمكان الصرف أي التصرف في النقود أخذا وعطاء استبدالا وإيداعا، والصراف من يبدل نقدا بنقد، أو هو الأمين على الخزائن يقبض ويصرف ما يستحق وفلان صراف وصيرفي وهو من الصيارفة، والصرافة منها الصراف، والمصرف مكان الصرف وبه سمي البنك مصرف[24]

1- 2: التعريف الاصطلاحي:

هناك العديد من المصادر والمراجع تركز في تعريفها للبنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ففي الفقرة الأولى من المادة الخامسة لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد نصت على أن " البنوك الإسلامية هي تلك المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء "[25].

ويؤخذ على التعريف الذي يعتبر تعامل البنوك الإسلامية يقتصر على عدم أخذ الفائدة وإعطائها بأنه قاصر، لأنه غير جامع ولا مانع، فهو غير جامع لأن المصرف الإسلامي لا يقتصر على هذا الجانب الوحيد في مجرد التعامل بدون فائدة، كما انه غير مانع لظهور عدد من المصارف الغربية اليوم والمصارف الاشتراكية سابقا لا تعتمد على نظام الفائدة ولا تسمى مصارف إسلامية [26]، فمثلا بنوك الادخار التي ظهرت في ألمانيا في الثلاثينيات من القرن الميلادي السابق كانت تعتمد منذ نشأتها على نظام التخطيط المركزي في تهيئة وتوزيع الموارد المالية على الاستخدامات الاستثمارية المختلفة بدون أي اعتماد للفائدة [27]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على هذا المثال يتبين أن التفرقة بين البنك الربوي والبنك الإسلامي لا يمكن اقتصارها على ركن واحد وهو عدم التعامل بالفائدة، فهذا الركن أساسي في قيام المصارف الإسلامية لكنه ليس شرطا كافيا، وعليه فالبنك الإسلامي كما عرفه د. عبد الرحمان يسري هو: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا "[28].

2) نشأة المصارف (البنوك) الإسلامية.

لاشك أن الاستعمار الغربي للدول الإسلامية والعربية أدخل تغييرا جذريا في المؤسسات المالية لهذه الدول، حيث ألغيت كل المؤسسات اللاربوية واستبدلت ببنوك على النمط الغربي [29]، بقيت هذه البنوك التقليدية (الربوية) تشتغل بعد استقلال الدول الإسلامية، لكنها لم تستطع بشكل فعال إخراج هذه الدول من بوتقة التخلف والتبعية الاقتصادية، وهذا راجع إلى الحذر الشديد الذي ميز تعامل الشعوب الإسلامية مع هذه المؤسسات الربوية التي تتنافى معاملاتها وأحكام الشريعة بدليل قوله تعالى :**"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ ورَسُولِهِ وإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ ولاَ تُظْلَمُونَ"**.[30]

1- 1: التجربة الأولى

ظهرت فكرة المصارف الإسلامية في باكستان في عقد الأربعينيات، حيث ازداد اهتمام العلماء والفقهاء، وتحمسوا لتغيير واقع المسلمين نحو معاملات مالية إسلامية فأخذوا ينظرون ويجتهدون ويؤصلون المسائل الفقهية حتى ظهرت أول ردة فعل وهي التجربة التي قام بها د.أحمد النجار، حيث قام بإنشاء صناديق الادخار المحلية سنة 1963 "بميت غمر " إقليم الدقهلية بدلتا النيل.[31]

1- 2: التجربة الثانية

التجربة الثانية لبنك لاربوي بدأت في مصر عام 1971، عندما أعلن الرئيس المصري أنور السادات عن عزمه على إنشاء بنك لا يعمل بسعر الفائدة، وتم بالفعل تحضير الإطار التشريعي للبنك في نفس السنة، والذي ينص صراحة على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وسمي هذا البنك باسم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وعرف ببنك ناصر الاجتماعي، وكان الهدف الرئيسي لهذا البنك هو تقديم القروض بدون فائدة للأفراد خاصة الذين لا يتبعون لنظام التأمين الاجتماعي[32].

1- 3: انتشار البنوك(المصارف) الإسلامية

إن البنوك الإسلامية كأداة تمويل واستثمار لم تأخذ طابعا واضحا ومدروسا إلا مع بداية السبعينيات، عندما تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة عام 1974 بمشاركة حكومات الدول الإسلامية [33]، فهو بنك إسلامي لا يقدم القروض إلا للحكومات وهذا لغرض تمويل التنمية والمشاريع والبرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، وتنشيط التجارة الخارجية وتوفير وسائل التدريب للمنشغلين بمجال التنمية بالدول الأعضاء.

وبعد ذلك ظهر بنك دبي الإسلامي عام 1975، الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي، إذ يتميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها، فهو أول بنك إسلامي محلي خاص،[34] ثم توالت ظاهرة إنشاء البنوك الإسلامية في جميع الدول الإسلامية وبعض الدول الغربية، ففي سنة 1977 أنشئ بنك فيصل المصري وبنك فيصل السوداني، ثم تلاه سنة 1978 إنشاء البنك الإسلامي الأردني وبيت الاستثمار الإسلامي الأردني، وفي سنة 1979 أنشئ بنك فيصل البحريني وبنك البحرين الإسلامي، وفي سنة 1985 أنشئ بنك البركة التركي وبنك الأمين الهندي، وهكذا تتالت عملية إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها سنة 2004 حوالي 265 بنكا إسلاميا، وتبلغ أصولها نحو250 مليار دولار [35].

وافتتحت بعض المصارف التقليدية شبابيك ودوائر خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية مثل مجموعة " هونغ كونغ شانغهاي المصرفية " و" سيتي بنك " وهو أكبر المصارف الأمريكية وواحد أهم خمسة مصارف في العالم[36]. وكذلك بعض المصارف الإقليمية والمحلية مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك الأهلي التجاري السعودي والبنك السعودي الهولندي و"مي بنك " الماليزي، وهناك مصارف تقليدية تستعد للتحول الكلي إلى مصارف إسلامية، ومثال ذلك بنك الجزيرة السعودي وبنك الشارقة الإماراتي[37]

هذا وقد أخذ التطور وجها آخر، إذ أعلنت الحكومية الباكستانية عن قرار يقضي بتعميم التحول الكامل نحو النظام المصرفي الإسلامي، كذلك فعلت السودان وإيران. [38]

ثانيا: خصائص وخدمات المصارف الإسلامية

تمتاز البنوك الإسلامية بخصائص هي من سمات ومبادئ المنهج الإسلامي، حيث تبين هذه الخصائص الدور الحقيقي للبنك الإسلامي بصفة خاصة، وتشير إلى عمق المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

1): خصائص المصارف الإسلامية

1- 1: الصفة العقيدية: إن الأساس الذي تنطلق منه المصارف الإسلامية يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الذي تنطلق منه البنوك التقليدية، فالمصارف الإسلامية تنطلق من أساس عقيدي ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف ومقتضى هذا المبدأ أن ملكية المال تعود لله سبحانه وتعالى وملكية الإنسان له بالوكالة، ويترتب على ذلك أن تصرف الإنسان فيما يملك مقيدة بإرادة المالك الأصلي ووفق أوامره ونواهيه[39].

فالمصارف الإسلامية بذلك تستمد أساسها من أحكام الشريعة الإسلامية، فهي تختلف عن المصارف التقليدية أيديولوجيا، وعليه فهي تلتزم بخلو أنشطتها وأعمالها من المخالفات الشرعية، ومن أهم الضوابط الشرعية في معاملاتها:

استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء من كل عمليات المصرف لأن الإسلام حرم الربا بكل أنواعه وأشكاله، لتكون الأعمال المصرفية متوافقة ومنسجمة مع تعاملات المجتمع المسلم المتآخي والمتحاب والمتعاون على البر والتقوى[40]، وتحري كل ما هو حلال في: [45]

* الاستثمار الموجه لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي مطالب المسلمين.
* العمل، وكل ما يتعلق به من حيث طبيعته، الأجور، النظام ...
* تمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد.
* أن يكون العائد منضبطا مع القواعد الشرعية محققا للمصلحة العامة .
* الاعتماد على نظام المشاركة في الأرباح لأن في ذلك تجنب الربا من جهة وتحقيق للربح العادل الذي يتكافؤ مع الدور الفعال لعنصر رأس المال والعمل معا في الغُنْم والغُرْم من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية معا.[46]
* التزام السلوك والأخلاق الإسلامية الفاضلة مصداق لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق"[43]، لأن الإسلام يشترط على للمستثمر أن يكون مسلما اعتقادا وسلوكا.[47]

1- 2 الصفة التنموية: من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الإسلامية مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع، فالمادة الأولى لاتفاقية البنك الإسلامي للتنمية تنص على أن هدف البنك هو" دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"[48].

فالمصرف الإسلامي لا يسعى فقط لتعظيم أرباحه كما هو الحال في البنوك التقليدية إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يدفع من أضرار نتيجة اختياره لنشاط أو مشروع ما، حيث يقوم بتفضيل المشاريع عند دراسة الجدوى الاقتصادية حسب المنافع التي تعود على المجتمع، ويرفض مشاريع ذات عائد مالي كبير نظرا لإمكانية تسببها في أضرار ومخاطر على المجتمع، فهي تستند في هذا إلى قاعدتين هما:[49]

* مراعاة نفع ومصلحة المجتمع بتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تحقق ذلك.
* مراعاة عدم الإضرار بالمجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمصارف الإسلامية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

1- 3 **الصفة الاجتماعية**: ترتبط الخدمات الإنسانية والاجتماعية للمصرف الإسلامي بروح التشريع الإسلامي الذي يقوم جملة وتفصيلا على تبادل التعاون والإخاء والإيثار وشتى الخدمات بين أفراد المجتمع المسلم، وامتداد الخدمات وشمولها الجميع [50]

ويعتبر النشاط الاجتماعي من المجالات غير التقليدية التي استطاعت المصارف الإسلامية أن يكون لها دور بارز فيه، فهي تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال[51]:

* مهمة القيام بإحياء فريضة الزكاة وذلك بجمعها في صندوق مستقل خاص يطلق عليه حساب الزكاة والخدمة الاجتماعية.

* تقديم خدمة القروض الحسنة والإعانات والاهتمام بالفقراء وخدمة المدين والتيسير له، حيث يرغب الإسلام في هذه الأعمال ويعد بإجزال الثواب في الدنيا والآخرة.

* تمويل صغار الحرفيين ورجال الأعمال لتطويرهم ورفع مستواهم بما يقرب الفوارق بين الطبقات وأن تساهم وتشجع على إنشاء المشاريع المستجدة التي يحتاجها المجتمع وإظهار الاستثمار الإسلامي في حل مشكلة البطالة عن طريق تمليك من لا يملك وتشغيل القوى المعطلة من جميع فئات المجتمع[52].

*تقديم نشاطات علمية وثقافية وإعلامية تساهم من خلالها في نشر الوعي المصرفي الإسلامي عن طريق تدعيم البحوث العلمية والتدريب بتمويلها وتسهيل نشرها في كتب ومجلات متخصصة

2) الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

1-2 تصنّف الأعمال المصرفية إلى ثلاث مجموعات:

* **مجموعة أعمال الخدمات المصرفية**: وتشمل هذه المجموعات خدمات قبول الودائع وتحصيل الشيكات، وعمليات الاعتمادات المصرفية وخطابات الضمان...الخ، إذا كانت مغطاة بالكامل.

* **مجموعة أعمال التسهيلات المصرفية**: التسهيلات المصرفية تشمل ما كان من قبيل الكفالات والضمانات، وهي خدمات مصرفية أصلا، ولكنها غير معطاة غطاء كاملا.

* **مجموعة أعمال الاستثمار** ويقصد به توظيف المصرف لجزء من أمواله الخاصة أو الأموال المودعة لديه في مشاريع تعود بالربح على الطرفين (المصرف والمودع) [53].

2- 2 ويمكن إجمال الأعمال التي تباشرها المصارف الإسلامية في الآتي:

1- فتح حسابات الودائع النقدية الجارية. 2- فتح الاعتمادات. 3- قبول الودائع الاستثمارية مع أموال البنك وكل ما تجيزه الشريعة الإسلامية. 4- حفظ الأمانات في الحيز أمن الخاص. 5- تقديم خطابات الضمان. 6- تقديم وقبول التأمينات الشخصية والعينية.7-القيام بعمليات الصرف الأجنبي. 8- إصدار الشيكات. 9- قبول الصكوك كأسهم الشركات والأوراق التجارية. 10- إصدار الأسهم لحساب المؤسسات والشركات ومعاونتها في عمليات الاكتتاب. 11- القيام بالأعمال التجارية والصناعية والزراعية وغيرها إما مباشرة أوعن طريق شركات يؤسسها أويشترك فيها[54] - 12- تقديم الاستشارات والخدمات فيما يتعلق باندماج الشركات أوشرائها. 13- المقايضة والاتجار المقابل. 14-تأجير الأصول المعمرة. 15- الإيجار بشرط التمليك. 16- إدارة الأوقاف وتنفيذ الوصايا[55].

ثانيا: التحديات والفرص

تتأثر البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك في العالم بالتغيرات التي تفرزها العولمة المالية والمصرفية، سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية، لذا فإنها تتعرض لصعوبات تحول دون تأقلمها مع محيطها، لكن هذا لا يعني عدم وجود فرص متاحة للبنوك الإسلامية ترفع من خلالها التحديات التي تجعلها تتخطى كل العقبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) تحديات العولمة المالية والمصرفية.

1- 1 نلاحظ أن المؤسسات المالية الربوية التقليدية تستعين في أنشطتها ومعاملاتها وخدماتها بتوظيف أكبر قدر من الأجهزة التكنولوجية المتطورة كأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان وشبكات الإنترنت والخدمات الهاتفية من فاكس وغيره، ما جعل الناس تعتقد أن النظام الربوي التقليدي هو الذي تنحصر في متناوله هذه التكنولوجيا وهذه الأجهزة وأنها حكر عليه. وأن النظام المصرفي الإسلامي يعني التخلف عن ركبها والحرمان من الاستفادة منها والانقطاع عما توفره شبكاتها المالية المصرفية عبر العالم، متناسين أنه لا دخل لهم فيها وإنما هي من ابتكار وتصنيع شركات الإلكترونيات العالمية وتوظيفها للتكنولوجيا المتطورة لتسهيل وتيسير التعامل المالي المصرفي والإسهام بتحويل العالم إلى قرية مالية مصغرة على رغم اتساع رقعته بين دول العالم[56]

1- 2: المنافسة القادمة من البنوك العالمية : شهدت السنوات الأخيرة عمليات اندماج كبيرة بين عدد كبير من البنوك التقليدية في أمريكا وأوربا واليابان وغيرها، بهدف مواجهة تحديات العولمة والصمود في وجه المتغيرات العالمية عن طريق الاستفادة من خفض النفقات والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة، زيادة على ذلك قامت هذه المصارف بفتح شبابيك وأقسام للمعاملات الإسلامية بهدف استغلال إمكانات سوق الخدمات المالية الإسلامية، ومن بين هذه المصارف العالمية، بنك (HSBC)، و"دوتش بنك "، و"كومرز بنك" و"مانهاتن سيتي بنك" والمجموعة المصرفية "هونغ كونغ شنغهاي" [57].

1- 3: سيادة الأنظمة التقليدية: نعلم أن جميع المؤسسات المالية التي تدير القطاع المصرفي العالمي هي مؤسسات تدعو إلى اعتماد النظام الربوي التقليدي، وكذلك الجامعات والكليات والمعاهد التي تتولى مهمة تعليم وتثقيف علم الاقتصاد طبقا لمرئيات ذلك النظام، بل هي الأساس التي تبتني عليه وتدعمه وتساعد على انتشاره واستمراره.

لذلك نجد أنه من الضروري في المقابل أن تتوجه حكومات العالم الإسلامي لإنشاء جامعات متخصصة تعنى بتعريف الاقتصاد الإسلامي ومراكز للأبحاث والدراسات المصرفية الإسلامية تعكف على ابتكار أساليب وأدوات ومنتجات حديثة للتمويل والاستثمار تواكب المعايير الدولية وتتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

1- 4: أسواق الأسهم العالمية مليئة بالتعامل في أسهم شركات ومؤسسات ومصانع ومشروعات عقارية عالمية لا يخلو فيها وجه التعامل في المحرمات بشكل مباشر أو غير مباشر ولو بنسب ضئيلة لكونها في دول لا تتبنى العقيدة التي تحول دون الدخول في مثل تلك الشركات[58].

1- 5: الهجمات الإعلامية: تتعرض المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى هجمات إعلامية شرسة تكيل بلا هوادة الاتهامات اللاذعة لهذه المصارف والعاملين فيها، والسعي إلى التشكيك في طرق وأساليب التعامل الشرعي التي تتبناها، لإيهام خاصة الشعوب الإسلامية، بأنه لا فرق بين التعامل مع المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مستغلين بذلك عدم الدراية التامة للمتعاملين المسلمين بمضمون وأهمية العمل المصرفي الإسلامي[59]، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت هذه الحملة ضد المصارف الإسلامية ضراوة، لتضيف عبئا آخر على هذه المصارف.

1- 6: عدم كفاية الحماية القانونية: يكمن هذا التحدي في خضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها سواء على المستويات المحلية أو على المستويات الدولية[60]، وخاصة في ظل الشروط والضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية العالمية على المنظومات المالية والمصرفية للدول الضعيفة.

ففي معظم الدول الإسلامية تقف القوانين المصرفة وقوانين التجارة والنقد وقوانين الملكية العقارية والضرائب وغيرها، في طريق أداء وتطور وانتشار النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية، كذلك يحدث في الدول غير الإسلامية، فان المصارف الإسلامية تجد صعوبة كبيرة في التأقلم مع نظم العمل المصرفية الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) الفرص المتاحة: هناك عدة فرص متاحة للمصارف الإسلامية يمكن استغلالها لمواجهة الصعوبات التي أفرزتها العولمة المالية والمصرفية:

2- 1: يقدر عدد المسلمون في العالم نحو 1،2 مليار نسمة، ولهم وجود مهم في أكثر من 40 دولة، أي يمثلون ربع سكان العالم، وتقدر حجم حساباتهم الجارية نحو 1800 مليار دولار، وهذا يمثل سوق حقيقية للبنوك الإسلامية، خاصة تزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية من طرف الجاليات المسلمة بالخارج[61] حيث قال في هذا الصدد خبير اقتصادي دولي:" إن قطاع الاستثمار الإسلامي في العالم يعد حاليا من أسرع القطاعات نموا، حيث وصلت استثماراته في عشرة أعوام إلى نحو 230 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي يقدر ب 15 %، وأضاف المدير التنفيذي للمنتدى الإسلامي العالمي "أن قطاع المال الإسلامي الذي يخدم حاليا شريحة واسعة من العملاء في 75 دولة، استطاع الحصول على ما يزيد عن 30 % من حصص أسواق هذه الدول" [62].

2- 2: تنوع وثراء النظام الاقتصادي الإسلامي بصيغ تمويلية وخدمات إسلامية، مما يسمح بتغطية كافة القطاعات الاقتصادية، وتلبية جزء كبير من احتياجات أفراد المجتمع [63]، إضافة إلى ذلك قدرتها على تحقيق عوائد تفوق أو تعادل ما تحققه البنوك التقليدية، هذا ما أكدته دراسات حديثة قام بها مجموعة من الباحثين المحللين الماليين في لعالم العربي والإسلامي ،[64]

2- 3: عدم قدرة بعض الحكومات في الدول الإسلامية خاصة الدول غير النفطية، على الاستمرار في تمويل مشاريعها المختلفة والأخص المتعلقة بالبنى التحتية، وهذه الوضعية تفتح المجال بشكل واسع أمام البنوك الإسلامية للدخول في هذا الميدان[65]، كذلك انتشار الفقر والبطالة في كثير من الربوع الإسلامية يعتبر عامل من عوامل إبراز جدية القائمين على المصارف الإسلامية في النهوض بالتنمية في هذه الأقطار.

2- 4: انتشار الصحوة الإسلامية: إن ظاهرة الالتزام بالدين الإسلامي في المجتمعات الإسلامية تزداد يوما بعد يوم، حيث أنه كلما نضج الوعي العقدي والثقافي الإسلامي لدى غالبية الناس كلما ازداد التزامهم بأهداف الاقتصاد الإسلامي، وأدى ذلك إلى نجاح المؤسسات التي تسير وفقا لمبادئه، وبفرض أن الشريعة لم تجد طريقها بعد إلى التطبيق الكامل أو الجزئي فالأفراد الذين يخافون الله ويخشون عذابه إذا تعاملوا سيرفضون إيداع أموالهم في المصارف الربوية القائمة مقابل فوائد وسيبحثون عن وسائل بديلة لاستثمار أموالهم [66].

2- 5: توفر فرص الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: لقد أصبحت المنتجات التقنية الحديثة وتكنولوجيات الاتصال في متناول الجميع، أفرادا ومنظمات وخواص وحكومات، حيث كانت سابقا حكرا على بعض الشركات والدول، أما اليوم فقد سهل اقتناء هذه التقنيات والآلات المتطورة شركات تجارية كبيرة للإلكترونيات تلبي احتياجات السوق العالمي، لذا فان المصارف الإسلامية تستطيع امتلاك الأجهزة والآلات التكنولوجية المطورة التي تلبي بها احتياجات عملائها وتسهيل تقديم خدماتها من ناحية الجهد والوقت.

الخاتمة

إن العولمة فرضت نفسها على الساحة الدولية ولها آثار عميقة على اقتصاديات الدول وخاصة أنظمتها المالية والمصرفية التي تمثل العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي، ولهذا فرضت تحديات كبيرة على هذه الأنظمة في العالم وخاصة الإسلامية منها بحكم حداثة نشأتها وقلة خبرتها مقارنة بالأنظمة التقليدية التي تمتلك تجربة طويلة تساعدها على مواجهة هذه التحديات.

المصارف الإسلامية لا يمكنها رفض العولمة والإفلات من تأثيراتها فهي ظاهرة حتمية يجب التفاعل معها بإيجابية ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تتيحها والتقليل من أثارها السلبية.

النتائج:

من أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الورقة البحثية:

- العولمة المالية والمصرفية ما هي إلا محاولات للقوى المالية العالمية الكبرى للهيمنة على الأسواق المالية والمصرفية والاستحواذ على أكبر الحصص السوقية عن طريق مجموعة من والآليات التي تسهل لهم الانتشار عالميا ودخول الأسواق دون حواجز، وبدعم من مؤسسات كبيرة ومهمة في الاقتصاد العالمي مثل، المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والإعمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عولمة المالية والمصرفية آثارا لا يمكن غض الطرف عنها أو تجاهلها لما لها من تداعيات إيجابية وأهمها يسفر تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى جعل القطاع أكثر كفاءة واستقرارا لكن هذا مشروط بتوفير حدّ من الأخلاق والقيم التي تحكم المعاملات المالية والمصرفية، حيث أن الكوارث والأزمات التي مرّت بالإنسان تعود في معظمها إلى التخلي عن القيم والمبادئ الأخلاقية في المعاملات من تفشي للقمار والاحتكار والربا وغيرها من التعاملات الفاسدة، وتداعيات سلبية أهمها حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية، كما حدث في الأزمة الآسيوية سنة 1996، وروسيا وأمريكا اللاتينية.

- تواجه البنوك الإسلامية فئتين من المخاطر الناجمة عن العولمة، مخاطر تشترك بها مع المصارف التقليدية ومخاطر تختص بها.

- إن فكرة إنشاء بنوك إسلامية تقوم معاملاتها ونشاطاتها على أسس الشريعة الإسلامية فكرة قديمة، لكنها لم تدخل حيز التطبيق إلا في مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين، والتي التزمت في قوانين تأسيسها بأن تكون كل معاملاتها سواء كانت مالية أو إدارية خاضعة لقاعدة الحلال والحرام، وهذا ما أثر على تشكيلة أهدافها، بحيث اتخذت عدة أبعاد، مما ميزها عن البنوك الأخرى بعدة خصائص عقدية واجتماعية واقتصادية .

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي (الذي أسست على مبادئه المصارف الإسلامية) على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين

- تواجه البنوك الإسلامية تحديات كبيرة تفرزها التغيرات السريعة للعولمة المالية والمصرفية، مثل مواجهتها لمنافسة شرسة من قبل البنوك التقليدية التي تمتلك تجربة كبيرة في العمل المصرفي وإمكانيات مادية وقانونية أكبر، وفي المقابل تحظى البنوك الإسلامية بفرص حقيقية لإثبات وجودها ومجابهة منافسيها، مثل تنوع صيغ التمويل الإسلامية.

التوصيات:

أصبحت العولمة المالية والمصرفية أكثر حدّة وشراسة من ذي قبل بسبب التطور الرهيب في وسائل الاتصال والتواصل والتنافس الشديد بين المصارف مما أفضى إلى ظهور تعاملات تتنافى والمبادئ الأخلاقية والإنسانية مثل ما حدث في قضية الرهون العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية، لهذا على البنوك الإسلامية رفع التحديات التي تواجهها.

- من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي أسست عليها، والتي تحارب كل المعاملات المالية التي ترمي إلى الاستغلال والاحتكار والإضرار بالآخرين.

- العمل على إحياء الاجتهاد الفقهي في المعاملات المالية من خلال تكوين فقهاء متخصصين في فقه المعاملات بحيث يجمعون بين الجانب الشرعي والجانب الاقتصادي والمالي.

- استخدام الهندسة المالية الإسلامية لابتكار أدوات أصيلة ومتميّزة تمثل بديلا إسلاميا لأفراد المجتمع المسلم، وبديلا أخلاقيا واقتصاديا لأفراد المجتمعات الأخرى.

- العمل على التعاون والتكتل والاندماج بين المصارف الإسلامية لمواجهة التكتلات في البنوك التقليدية.

الهوامش:

- 2- عبد الوافي بوسنة : ماهية العولمة والمدرسة كمؤسسة اجتماعية، الملتقى الدولي الثاني حول العولمة والنظام التربوي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 07-08 ديسمبر 2004، ص (181)، ص(68).

3 - السيد ياسين : مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 288،- بيروت- فيفري 1998 ، ص(06).

4 - 5 - 7 - 10 - 12- 15- 8 - 19- محسن أحمد الخضيري: العولمة، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى، - القاهرة – 2000، ص(203)، ص(208)، ص(207)، ص(74)، ص (74)، ص(75)، ص(77)، ص(78).

6- أحمد بوراس: الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية – عمان – 2003، ص(01).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8 - تشام فاروق : العولمة وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان - 2003 - ص (03-04).
9- غازي الصوراني : العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل، سلسلة كتب المستقل العربي (33)، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2004، ص (32).
11 - كريم سالم حسين وإبراهيم رسول هاني : المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية – عمان – 2003، ص(03).
13 - 6 غازي الصوراني ، مرجع سابق، ص(32)، ص(32)..
4 - سليمان باللعور، مصطفى عبد اللطيف : تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتيجية مواجهتها، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر- أيام : 14-15ديسمبر 2004، (247).
7- المراجع التالية:
- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص(75،76).
- عاطف السيد : العولمة في ميزان الفكر، فلمنج للطباعة – دون بلد نشر -، 2002، ص (19، 20).
20 – 21-22- عاطف السيد، مرجع سابق، ص (22).
23 - المراجع التالية:
- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية - الإسكندرية -2001-، ص(131،132،133) - إلياس خضير الحمدوني، الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار إستراتيجي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان - الأردن- 2003، ص(6) .
24 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص(134،135،136) .
25 - محمد إبراهيم أبوشادي : البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية –القاهرة – 2000، ص (04).
26 - عوف محمد الكفراوي : البنوك الإسلامية والنقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب – الإسكندرية- 2001، ص(11).
27 - عائشة الشرقاوي المالكي : البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي –الدار البيضاء المغرب- 2000، ص (26).
28 - فادي محمد الرفاعي : المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 2004 ، ص(19).
29- 30- عبد الرحمان يسري أحمد : اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية – الإسكندرية – 2003، ص (87)، ص (88).
- نفس المرجع السابق،
31- 34- حسن بن منصور : البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مطابع عمار قرفي – باتنة، الجزائر – 1992 ، ص (05)، ص(09).
32 - سورة البقرة : الآية(278-279).
33 - محمد بوجلال، البنوك الإسلامية،، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر - 1990 ص(46).
- حسن بن منصور، مرجع سابق،.
35- رفعت صدقي النمر: مقالات في المصارف والاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – بيروت – 2000، (273).
36 -38 - فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص (23)، ص (24).
37- مهدي أبوفطيم : حوار مع مدير بنك الأهلي بجدة، 2014/01/02.
Http: //WWW.ARRIYADH.Com/Economic/leftbar/interviews
39 - 57- أحمد حسين : المصارف الإسلامية، الإندماجة قبل الضياع 2014/01/02.
http://www.islamonline.net/bank/ articls/page4.htm
40 - 59- 63 - 65 - ابن إبراهيم الغالي : أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس – سطيف – 2006، ص (10)، ص(27،28)، ص(30)، ص(30) .
41 - الرفاعي، مرجع سابق، ص(32).

المنارة للاستشارات

42 - أحمد النجار وآخرون : مائة سؤال ومائة جواب حول البنوك الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للمطبوعات الإسلامية، ص(51).
43- 44- فايزة اللبان : دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة – 2003، ص (132).
45- رواه الإمام أحمد في المسند .
46- دون كاتب مقال: ضوابط في المنهج الإسلامي لاستثمار الملكية واستخدامها، 2014/01/02..
Http://www.Islamweb.net/Umma/24/Umma_24_Frame.htm.
47- 48- 51– 52- الرفاعي، مرجع سابق، ص (56)، ص(57)، ص(58)،ص(197)..
49- جمال لعمارة: المصارف الإسلامية، دار النبأ – الجزائر – 1996، ص(36)
50- سيد الهواري، الدور التنموي والاستثماري للمصارف الإسلامية، برنامج دراسات الجدوى وتقييم المشروعات من منظور إسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب،- القاهرة- ص(68).
الرفاعي، مرجع سابق،
53- محمود عارف وهبة: الخدمات المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع26، أبريل- مايو، 1981، ص99-100.
54- أحمد بن يوسف بن أمد الدريويش: أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 1989، ص538-539.
55- أبو المجد حرك: البنوك الإسلامية... مالها... وما عليها، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ط1، 49-51.
56- 58- محسن آل عصفور: التحديات والحلول أمام النظام المصرفي الإسلامي، تاريخ زيارة الموقع، 2014/01/02..
http://www.kantkdji.org/fiqh/accountancy htm
60- دون كاتب :المصارف الإسلامية إنتشار كبير وتحديات أكبر، 04-03-2013 .
.http://WWW.Tegarnet.com/general/articles3.ASP.
61- محدي أبو فطيم : حوار مع مدير بنك الأهلي بجدة 04-03-2013 ..
http://www.arriyadh.com/economic/leftbar/Interviews
62- حسام الدين حسين : استثمارات قطاع المال الإسلامي عالميا، 04-03-2013 .
64- دون كاتب http://www.muslimswordleague.org/paper/1775/articles/page5.htm
المصارف الإسلامية إنتشار كبير وتحديات أكبر، 04-03-2004 .
http://WWW.Tegarnet.com/general/articles3.ASP.
66- محمود حسن صوان: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان – الأردن- 2001، ص(90).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com